الأنباء
الخميس 18 أكتوبر 2012

أكدت أن الخروج عن الشرعية سيجابه بكل الشدة والحزم

«الداخلية»: محاولات إقحام أجهزة الوزارة وقيادتها فيما يحاول المتظاهرون ومحرضوهم الوصول إليه سيكون مصيرها الفشل

أعربت وزارة الداخلية عن بالغ أسفها لما وقع من إصابات لعدد من رجال الأمن ومن المتظاهرين أنفسهم وغيرهم من المحرضين والمغرر بهم من الشباب وتعديهم على القانون والإساءة لهيبة رجال الأمن الذين تعاملوا معهم بكل حيادية وهدوء وعلى مسافة بعيدة من الساحة المقابلة لمجلس الأمة والتي وقع خلالها تعدى بعض المتظاهرين الذين انطلقوا عبر مسيرات من عدة اتجاهات فعبرت الساحة إلى أماكن تمركز رجال وأجهزة الأمن والتحرش بهم واستفزازهم ورشقهم بالحجارة وزجاجات الماء وإلقاء الحواجز الحديدية عليهم، حتى بلغ بهم الأمر وفق المخطط المعد سلفا إلى اقتحام تشكيلات رجال الأمن وإلقاء أجسامهم مع التركيز الإعلامي والتقاط صور تعمد انتشارها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتويتر لمحاولة النيل من جهود أجهزة الأمن لحمايتهم وضمان سلامتهم والإساءة إليهم والادعاء باعتداء الشرطة عليهم وهو ما كشف عنه صورهم والتي حاولوا من خلالها إيهام الرأي العام وإثارته بادعاء اختطاف شباب المتظاهرين، وغيرها من ادعاءات باطلة ولا أساس لها من الصحة إلا أنهم أوقعوهم في الفخ الذي نصبوه لأنفسهم.

صورة وزعتها وزارة الداخلية أمس مرفقة مع بيانها توضح كثافة القوى الأمنية في ساحة الإرادة

وأشارت وزارة الداخلية في بيان لها تلقت «الأنباء» نسخة منه إلى التصعيد غير المبرر والمعد له سلفا من قبل المحرضين والمخططين لإشعال جذوة هذه المظاهرات وحشد الحشود للخروج خارج نطاق الحواجز الأمنية، مما أدى إلى إغلاق الطرق وتوقف السير وتعطيل مصالح المواطنين، إضافة إلى ما أوقعوه من إصابات لعدد من رجال الشرطة والمتظاهرين أنفسهم الذين تم نقل بعضهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج وما خلفته تلك الإصابات من عاهات وإعاقة لخطورة تلك الإصابات.

وشددت وزارة الداخلية على أن سياستها واضحة وشفافة تجاه حرية التجمع السلمي والتعبير عن الرأي والتعامل الفوري والصارم مع أي تجاوز أو خرق للقوانين أو التعدي على هيبة رجال وأجهزة الأمن الذي يعد اعتداء على هيبة الدولة ومكانتها.

وأضافت أن أي محاولات لإقحام وزارة الداخلية وأجزتها وقيادتها ومنتسبيها فيما يحاول المتظاهرون ومحرضوهم الوصول إليه سيكون مصيره الفشل لا محالة وأي خروج عن الشرعية سيجابه بكل الشدة والحزم والوقوف لقطع الطريق على من يريد الشر بأمن الوطن وسلامة المواطن وتهديد المصالح العليا لأمن الوطن.

وأعربت عن أملها في أن يثوب جميع المتظاهرين إلى رشدهم وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية التي يحاول البعض إقحامهم فيه وخاصة الشباب أبناء الوطن والذين يحاول المحرضون التغرير بهم في أعمال شغب وعنف وإثارة وترويجها عبر مواقع التواصل الاجتماعي لإيعاز خارجيا بعدم الاستقرار وعنف أجهزة الأمن وغيرها من الادعاءات الباطلة وأن يدركوا أن من يحرضهم سيتخلى عنهم مع أول اتهام يوجه لهم وبالتالي يتحملون هم أخطارا لأطماع غيرهم.

وأكدت الوزارة وقوف قيادتها وأجهزة الأمن ومنتسبيها على نفس المسافة من كل الأطياف السياسية وقوى المجتمع والمواطنين والتزامها التام بالقوانين باعتبارها مؤسسة وطنية تعمل على ترسيخ أمن الوطن واحترام القانون والشرعية بما يخدم أمن الوطن ويحفظ للمواطنين أمنهم وسلامتهم ومصالحهم وفوق ذلك كله المصالح العليا لأمن البلاد.

«الإعلام الأمني»: رفض بعض أفراد القوات الخاصة المشاركة في فض أعمال الشغب والعنف في «الإرادة» أكاذيب مضللة

نفت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية الشائعات والأكاذيب التي تتردد على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تمت الدعوة فيها إلى رفض بعض أفراد القوات الخاصة المشاركة في فض أعمال الشغب والعنف التي أثارها المتظاهرون في الساحة المقابلة لمجلس الأمة.

وأضافت إدارة الاعلام الأمني أن تلك الاكاذيب المضللة تأتي في سياق الحملات المغرضة وفقا للمخطط الذي أعده وينفذه المحرضون بهدف إثارة الرأي العام والتأثير عليهم وبث الشائعات بأكاذيب وادعاءات باطلة كشفت عنها نواياهم التي قاموا بها وإعطاء صورة غير واقعية لدور الأجهزة الأمنية في التعامل في مثل هذه الحالات من الشغب التي تمت.

وأكدت ادارة الإعلام الأمني أن جميع رجال الأمن، ومن بينهم قوات الأمن الخاصة، يمتثلون للأوامر الحقة ويؤدون واجبهم ومهامهم حفاظا على أمن الوطن ومصالحه وسلامة المواطنين وممتلكاتهم.

سوالف أمنية

alsraeaa@live.com
حمد السريع
لواء شرطة متقاعد

مكافأة «الداخلية»

بعد الانتهاء من تفتيش منزل متهم كويتي بقضية الاتجار بالمخدرات وحال خروجي معه تعرضت إلى هجوم من أفراد أسرته لتمكينه من الهروب استطعت السيطرة على الموقف بفضل عناصر الشرطة المرافقة معي.

كثيرة هي القضايا الآن وفي السابق تضبط من قبل عناصر الأمن وليس الضباط وكثيرة مواقفهم المشهود لها بالولاء للوطن والمحافظة على المال العام.

قرار وزير الداخلية بشأن مكافأة القيادات الأمنية والضباط والعسكريين عن الأعمال الأمنية الماضية قرار جيد، ولكن عندما قرأت ما قدم من اقتراح بشأن المكافآت ووجدت الفارق الشاسع في صرف المكافأة بين القيادي ومدير الإدارة والضابط والفرد علمت بوجود إجحاف وعدم إنصاف بحق الضباط من صغار الرتب والعسكريين.

المدير العام يتسلم 5000 دينار ومدير الإدارة 3000 دينار والضابط 400 دينار والفرد 50 دينارا.

هل هذا قدرهم وتقديرهم يا معالي الوزير، الضباط والافراد يحصلون على تلك المبالغ الزهيدة وهم من يتعرضون للمواقف المحرجة ويتعرضون للضرب والإهانة لأنهم بالواجهة.

معالي الوزير أناشدك ان تعيد صياغة قرارك وترفع سقف المكافأة للضباط والأفراد وتجنبهم الإحباط وترك العمل بدواع وهمية.

لا اعلم ما الآلية التي تتعامل بها القوات الخاصة مع المواطنين الذين خرجوا بمسيرات مساء يوم الاثنين.

القوات الخاصة هي الذراع الأقوى والأخيرة في وزارة الداخلية واحتكاكها مباشرة منذ البداية مع الجمهور به ضرر كبير للطرفين.

الفريق مساعد الغوينم وهو من القيادات الأمنية في هذا المجال، رؤيته تتمثل في ان مواجهة الجمهور بصورة مباشرة وقبل استخدام الأساليب والطرق الأخرى المتعددة خطأ بحد ذاته.

القوات الخاصة تستطيع استخدام قنابل الغاز والقنابل المطاطية والقنابل الصوتية للمتجاوزين للحواجز الأمنية فان واصل المحتجون تستخدم القوة العسكرية في تفريقهم.

ما حدث يوم الاثنين ان المواطنين اجتازوا الحواجز الأمنية واحتكوا مباشرة مع القوات الخاصة وتجاوزوهم دون أي اعتبار وتسببوا في اصابة 25 عسكريا، اختراق القوات الخاصة وتجاوزها معناه وصول المحتجين الى هدفهم، أخطاء أمنية يجب ألا تتكرر.

النيابة العامة تحفظ قضية «الإيداعات المشبوهة» إدارياً بعد استبعاد الشبهة الجنائية

كونا: أمرت النيابة العامة باستبعاد شبهة الجناية عن الوقائع في بلاغات الإيداعات المشبوهة التي ابلغت عنها بعض البنوك المحلية وبقيدها شكاوى وحفظها إداريا.

واشارت النيابة العامة في بيان صحافي امس بشأن التحقيقات التي باشرتها في هذه القضايا الى انها «قد فرغت من تحقيق كافة هذه البلاغات بعد ان استظهرت جميع ما تثيره من شبهات حول وقوع أي جريمة من جرائم المساس بالوظيفة العامة او جرائم حماية المال العام أو جرائم غسيل الاموال أو غيرها من الجرائم بوجه عام واستعانت النيابة العامة في تحقيق هذه القضايا بتحريات ومعلومات وحدة التحريات المالية ببنك الكويت المركزي وادارة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب بجهاز امن الدولة».

واضافت في بيانها انها استمعت «إلى شهادة واقوال ممثلي البنوك المبلغة والمشكو ضدهم وجميع ذوي الشأن وجميع المختصين واطلعت النيابة على جميع ما قدم من أوراق او مستندات او تقارير دون ان تتوصل هذه التحريات او التحقيقات الى توافر اي دليل على وقوع اي جريمة (من جرائم الرشوة او الاعتداء على المال العام او غسيل الاموال او غيرها) ضد أي شخص من الاشخاص الذين اثيرت حولهم هذه الشبهات».

وأوضحت انه «لما كانت النيابة العامة بوصفها سلطة الاتهام هي المكلفة بتحقيق ادلة ثبوت اي جريمة ومن ثم يقع على عاتقها بالنسبة لهذه القضايا اثبات حقيقة المبالغ او الاموال او الايداعات موضوع هذه البلاغات واثبات مصادرها غير المشروعة ولما كانت تحريات وحدة التحريات المالية ببنك الكويت المركزي وتحريات ادارة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب بجهاز امن الدولة وما باشرته النيابة العامة من تحقيقات لم تتوصل الى ما يثبت ان الاموال المودعة في حسابات الاشخاص المشتبه فيهم قد تحصلت من أي جريمة او من اي مصدر غير مشروع وكان اثبات مصدر هذه الاموال والايداعات غير المشروعة او المتحصلة من أي جريمة يعد شرطا ضروريا ولازما لتوافر عناصر جريمة غسيل الاموال على وجه الخصوص لذا فقد انتهت النيابة العامة الى التصرف في القضايا المشار اليها بأن امرت باستبعاد شبهة الجناية من الوقائع موضوع هذه البلاغات وبقيدها شكاوى وحفظها اداريا».

واشارت النيابة العامة «على ضوء مباشرتها لاجراءات التحقيق في هذه القضايا وما اسفرت عنه من نتائج الى ان نصوص قانون الجزاء وقانون غسيل الاموال المعمول بهما حاليا في الكويت لم تعد كافية في الوقت الراهن لتجريم جميع الصور والوقائع التي تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وتجريم الكسب غير المشروع لذا فإن النيابة العامة تهيب بالمشرع العمل الى تعديل قانون غسيل الاموال القائم واصدار التشريعات الجزائية المرتبطة به والمكملة له اللازمة للكشف عن الذمة المالية وتجريم جميع صور الكسب غير المشروع».

براءة متهم من خيانة أمانة بمبلغ 6790 ديناراً

برأت المحكمة شخصا من تهمة خيانة الامانة بمبلغ 6790 دينارا وكان الادعاء العام قد اتهم ثلاثة متهمين بتهمة ان الاول حاز المبالغ المبينة والمملوكة لمؤسسة المجني عليه والمسلمة اليه على سبيل الامانة بالاشتراك مع المتهمين الثاني والثالث ومقدارها 6790 دينارا.

واستند على أدلة متمثلة في اقوال المجني عليه وشهود الواقعة والمستندات وتحريات المباحث.

وقد حضر المحامي خالد جمال السويفان من مجموعة الخشاب القانونية عن المتهم الثالث وترافع شفاهة دافعا بانتفاء اركان جريمة خيانة الامانة، وانتفاء التهمة في حق موكله وانقطاع صلته بالجريمة وبعدم معقولية الواقعة وكيدية الاتهام بالنسبة لموكله من المجني عليه.

المحامي خالد السويفان

كما ان شهادة الشهود جاءت نافية لاشتراك موكله في الجريمة وأنها في صالح موكله طبقا للثابت بالتحقيقات مفندا هذه الادلة بان الشاهد الاول قرر بان المتهم الاول هو الذي كان يتعامل مع الشركة والاتفاق تم معه.

والشاهدة الثانية أقرت بمضمون ما قرره الشاهد الاول لكونهما يعملان بذات الشركة ولم يختلفا او يتناقضا.

والشاهدة الثالثة والتي كانت تعمل مع المتهم الاول في وقت الواقعة فأفادت بان المتهم الاول هو الذي قام بجميع الاعمال مع المجني عليها وقام بالطباعة والتوقيع، كما ان ما انتهت اليه تحريات المباحث بشأن الواقعة تنفي الواقعة والاشتراك من قبل موكله وان اتهام المجني عليه له لا دليل عليه سوى أقوال مرسلة وتساءل المحامي السويفان عن دليل واحد قبل موكله او كيفية اتهامه لشريك وعلى اي أساس.

قد علق المحامي خالد جمال السويفان على مدى نزاهة القضاء الكويتي وعلم قضاته اذ انه محراب العدالة ولا يظلم امامه احد وان هذا القضاء العادل ننحني له جميعا إذ انه وسام على صدر هذا الوطن.

محاميان وآسيويان يسجلون قضية نصب بـ 240 ألف دينار والبضائع 100 طن نحاس و4 آلاف إطار جديد

أمر مدير أمن محافظة الأحمدي بالإنابة العميد معتوق العسلاوي بإحالة قضية بعنوان «خيانة أمانة» الى النيابة العامة للتحقيق بشأنها نظرا لوجود عقود بين طرفي النزاع وقدر المجني عليهما وهما هنديان واللذين حضرا برفقة محاميين كويتيين بـ 240 ألف دينار.

وقال مصدر امني ان المحامي (ع.ش) حضر برفقة الهندي (ر.ح) والمحامي (أ.أ) حضر برفقة هندي آخر يدعى (س.ف)، وقال ان هناك شركة تعود لآسيوي ثالث يدعى (د.م) وقعت عقدا مع موكليهما وبموجب العقد تسلم صاحب الشركة المدعى عليها 100 طن نحاس وعدد 2 كونتينر تقدر قيمتهما بـ 160 ألف دينار وعدد 4 آلاف إطار جديد تقدر قيمتها بـ 60 ألف دينار ورفضت الشركة المدعى عليها والتي تعود لآسيوي إعطاء المدعين قيمة البضائع.

● عبدالله قنيص

ضبط خليجي وبدون تسللا براً قرب «النمرتين»

امر الوكيل المساعد لشؤون امن الحدود البرية اللواء الشيخ محمد اليوسف باحالة شابين خليجي وبدون الى النيابة العامة بعد ضبطهما متسللين عن طريق البر من احدى الدول المجاورة وتم رصدهما من قبل رجال مركز النمرتين وسجلت قضية في الواقعة واحالت المضبوطين الى جهة الاختصاص.

وقال مصدر امني ان رجال مركز النمرتين واثناء جولة برية فجر امس الاول تم رصد شخصين يسيران على الاقدام وبملاحقتهما حاولا العودة الى الدولة الخليجية التي جاءا منها وتم ضبطهما فتبين انهما بدون وخليجي واعترف الشابان وهما في العقد الثاني من العمر بانهما حاولا التسلل والدخول الى البلاد خلسة الا ان طريقتهما باءت بالفشل وعليه امر الوكيل اليوسف باحالتهما الى النيابة للتحقيق معهما.

● هاني الظفيري

الفضالة: ليس لدي حساب على «تويتر»

نفى رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة ان يكون لديه حساب في تويتر واوضح ان ما يتم بثه من تصاريح منسوبة له من خلال احد الحسابات المزورة غير صحيح بتاتا ولا يمت له بصلة واكد الفضالة انه تمت المباشرة باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لمتابعة ومقاضاة صاحب الحساب المزور.

● هاني الظفيري

صاحبة «أتيليه» تبلغ عن سرقة فساتين زفاف بـ 13 ألف دينار

تقدمت صاحبة محل اتيليه في منطقة حولي واتهمت لصوصا مجهولين بكسر باب الاتيليه فجر أمس وسرقة فساتين زفاف واكسسوارات خاصة بالأعراس تقدر بـ 13 ألف دينار. ورفضت السيدة في بلاغها الذي حمل عنوان «سرقة عن طريق الكسر» اتهام أحد بالسرقة. وفور تسجيل صاحبة الاتيليه ببلاغها انتقل عدد من رجال الأدلة الجنائية لرفع البصمات.

● محمد الدشيش

مطلوب لـ 7 قضايا سقط على طريق المطار

أحال رجال أمن الفروانية الى إدارة التنفيذ الجنائي شخصا تم توقيفه خلال حملة تفتيشية. وتبين بعد الاستعلام عنه انه مطلوب لـ 7 قضايا سرقة. وقال مصدر أمني ان المطلوب تم توقيفه من قبل رجال أمن الفروانية على طريق المطار في الثالثة من فجر أمس.

● محمد الدشيش

..وحادث «السادس» كشف عن مطلوب جنائي

كشف حادث مروري وقع على الدائري السادس مقابل منطقة جليب الشيوخ عن مطلوب للسجن لمدة عام، وكانت عمليات الداخلية قد ابلغت عن وقوع حادث تصادم ثنائي وتصادف وجود دورية قريبة من الحادث، وبانتقالها الى موقع البلاغ رصدت احد المتصادمين يحاول الهرب رغم اصابته وعدم مقدرته على الحركة، وبالاستعلام عنه تبين انه مطلوب للسجن عام، حيث تم نقله للعلاج في مستشفى الفروانية ووضعه تحت الحراسة تمهيدا لنقله الى السجن لتنفيذ الحكم الصادر بحقه.

● عبدالله قنيص

آسيوي حاول الانتحار بقطع شرايينه و3 وافدين إلى المباحث بسرقة نحاس

أسعف وافد آسيوي الى مستشفى الجهراء وأجريت له عملية جراحية اثر محاولته الانتحار بتمزيق شرايين يده داخل محل عمله في صناعية الجهراء، وسجلت قضية شروع في الانتحار. من جهة أخرى التقى رجال أمن الجهراء بقيادة الرائد مطر السبيل القبض على باكستاني وآسيويين بعد ان عثر داخل سيارة كانوا بداخلها على كمية من النحاس المسروق وتم احالتهم الى المباحث.

● هاني الظفيري

مجهولون سلبوا آسيوياً 25 ديناراً في الواحة

تقدم وافد آسيوي الى مخفر الواحة واتهم 3 اشخاص مجهولين بتوقيفه والزعم بأنهم من رجال المباحث وسلبه 25 دينارا هي كل ما كان داخل حافظة نقوده. وقال الآسيوي ان كفيله طلب منه الذهاب الى فرع الجمعية نحو الحادية عشرة والنصف وخلال توجهه الى فرع الجمعية القريب من منزله اوقفه 3 أشخاص على متن مركبة اميركية وطلبوا الاطلاع على هويته للتأكد من ان اقامته صالحة ثم طلب احد المتواجدين في السيارة تفحص حافظة نقوده بدعوى الاشتباه في تعاطي المواد المخدرة.

وما ان قدم الآسيوي الحافظة وبداخلها المبلغ حتى انطلق المتهمون الى جهة غير معلومة وسجلت قضية سلب وانتحال صفة مباحث.

● محمد الجلاهمة